



من أجل مستقبلٍ خالٍ من المواد السامة

ثلاثة مبادئ أساسية بشأن اتفاقية المواد البلاستيكية

وجهاً نظراً سريعة للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات خاصة باجتماع الفريق العامل مفتوح العضوية في داكار



لقد دعت جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) لهذا الاجتماع المخصص للفريق العامل مفتوح العضوية بغية التحضير لعمل لجنة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن اتفاقية المواد البلاستيكية. حيث حدد قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 5/14 بأنه يتوجب على لجنة المفاوضات الحكومية الدولية وضع اتفاقية دولية ملزمة قانوناً استناداً إلى مقارنة شاملة تتناول كامل دورة حياة المواد البلاستيكية، وتدعو، من بين أحكام أخرى، إلى الوصول إلى اتفاقية

”من أجل تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، تصميم المنتج والإدارة السليمة بيئياً، بما في ذلك من خلال مقاربات كفاءة الموارد والاقتصاد الدائري“.

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) بأن فهم المبادئ الثلاثة التالية سيكون شأناً أساسياً لاتفاقية للمواد البلاستيكية تتناول صحة الإنسان والتهديدات المناخية الناجمة عن المواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها، ولتعزيز بدائل تفي حقاً باحتياجات الاقتصاد الدائري.

المبدأ الأول: فهم المواد البلاستيكية على أنها مكونة من كربون ومواد كيميائية

تُصنع المواد البلاستيكية من وقود أحفوري (نפט وغاز) مع خليط من المواد الكيميائية. تتكون المواد البلاستيكية من بوليمرات (عدد كبير من وحدات كيميائية متشابهة ومتراصة ببعضها البعض) يتم مزجها مع مواد كيميائية تُضاف بغية الحصول على خصائص محددة (على سبيل المثال من أجل جعل المواد البلاستيكية مرنة ومقاومة للأشعة فوق البنفسجية ومتينة ومقاومة للنيران، الخ..). هناك أكثر من عشرة آلاف مادة كيميائية يجري استخدامها في المواد البلاستيكية. ومن أجل حل مشكلة المواد البلاستيكية،

يتوجب علينا تناول دورة حياة المواد البلاستيكية ونأى بأنفسنا عن جهود القطاع الصناعي في نقل المسؤولية إلى المراحل اللاحقة من خلال التركيز على المنتجات الاستهلاكية مثل المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة، عوضاً عن ذلك، يجب أن نتناول كافة المواد البلاستيكية ونضع مسؤولية تخفيض الإنتاج على عاتق مصدر المشكلة ألا وهو قطاع صناعة الوقود الأحفوري وليس على عاتق المستهلكين.

المبدأ الثاني: تناول الآثار الصحية الضارة الناجمة عن المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية

إن التلوث البلاستيكي ظاهرة مرئية وقد تم توثيقه بشكل جيد، ولكن غالباً ما نتجاهل المواد الكيميائية الخفية الموجودة في المواد البلاستيكية والتي تشكل خطراً على الإنسان والبيئة. وفي حين أننا قد لا نستطيع رؤيتها، فقد أظهرت الدراسات أن المواد الكيميائية الموجودة في المواد البلاستيكية ترتبط بمشاكل صحية خطيرة. حيث ترتبط المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية بالسرطان والأذية الدماغية وعدم الخصوبة وغيرها من الحالات الخطيرة الأخرى. يتعرض الناس إلى مواد كيميائية خطيرة موجودة في المواد البلاستيكية أثناء مراحل الإنتاج والنقل والتخلص - ولكن نظراً لعدم وجود ملصقات تعريفية على المواد البلاستيكية، فلا يمكننا معرفة المواد الكيميائية الموجودة فيها، مما يجعل تفادي تلك المواد الكيميائية الخطرة وإدارتها بشكل آمن أمراً مستحيلاً. عندما تلوث المواد البلاستيكية أجسامنا وبيئتنا، فإننا نفقد الفرصة لنحيا حياة صحية ومنتجة.

المبدأ الثالث: الإقرار بأن المواد الكيميائية السامة تجعل المواد البلاستيكية غير متوافقة مع الاقتصاد الدائري

من شأن المواد الكيميائية السامة الموجودة في المواد البلاستيكية أن تجعلها غير متوافقة مع مقاربات الاقتصاد الدائري غير السام. حيث تعد إعادة تدوير المواد البلاستيكية خرافة يسوقها القطاع الصناعي. فعلى الرغم من أن عدداً ضئيلاً فقط من المواد البلاستيكية تتم إعادة تدويرها بالفعل، فإن هذه المواد البلاستيكية المعاد تدويرها تمرّ مواد كيميائية خطيرة بشكل لا يمكن التحكم به إلى المنتجات الجديدة، مما يعرّض مزيداً من الأشخاص إلى تلك المواد الكيميائية الخطرة. كما تعد خطط القطاع الصناعي لإحراق النفايات البلاستيكية على شكل وقود أمراً أشد سوءاً - وذلك لأن إحراق المواد البلاستيكية المشتقة من وقود أحفوري يُنتج مواد كيميائية مميّنة على نحو أكبر، مما يضخم المخاطر الصحية ويفاقم من التغير المناخي. إننا بحاجة إلى خطوات فورية للتقليل من إنتاج المواد البلاستيكية بشكل كبير وإلى نقله نوعية في سوق المواد لدينا بحيث يتم استبدالها بمواد أكثر أماناً واستدامة تعزز مستقبلاً قائماً على الاقتصاد الدائري والصحة.



مع خمسة وعشرين عاماً من المساهمة في عمليات السياسات العالمية، فإن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تعتقد بأن عملية اتفاقية المواد البلاستيكية هي فرصة حاسمة لتعزيز القوانين الدولية وسد الثغرات فيها. يجب أن تضمن اتفاقية المواد البلاستيكية أن يتم وضع ضوابط عالمية لا تتناول التلوث البلاستيكي المرئي فحسب، بل تحمي الصحة والبيئة من المواد الكيميائية السامة الخفية الموجودة ضمن المواد البلاستيكية.

تدعو الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات إلى اتفاقية للمواد البلاستيكية بحيث:

- تحمي الصحة والبيئة
- تُنهي إنتاج المواد الكيميائية السامة في المواد البلاستيكية واستخدامها
- تزيل التأثيرات السامة في كافة مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية
- تحظر إعادة تدوير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية خطيرة
- تحمي حق الجمهور في المعرفة بشأن المواد الكيميائية الموجودة في المواد البلاستيكية والمعلومات الخاصة بإنتاج المواد البلاستيكية وتصدير النفايات
- تلقي مسؤولية تمويل الاتفاقية على عاتق منتجي المواد البلاستيكية
- تعزز مواد مستدامة وأكثر أماناً من أجل الوصول إلى اقتصاد دائري خالٍ من السموم
- تحد من الملوثات السامة وتلك التي تؤثر على المناخ

تمتلك الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تاريخاً يمتد إلى خمسة وعشرين عاماً من المساهمة في تطوير الاتفاقيات العالمية بغية حماية الصحة العامة والبيئة. حيث يتوضع أعضاؤها المنتشرون في مائة وخمسة وعشرين بلداً على نحو فريد يسمح لهم بالاستفادة من خبرتنا وخبرتنا التقنية ونزاهتنا العلمية من أجل التأثير إيجاباً في الدفع نحو معاهدة هادفة لإنهاء المخاطر الصحية التي تشكلها المواد البلاستيكية السامة.

وجهات نظر سريعة للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشأن "الفريق العامل مفتوح العضوية المخصص بغية التحضير للجنة المفاوضات الحكومية الدولية من أجل القضاء على التلوث البلاستيكي"

لقد طلب القرار 5/14 الصادر عن اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5.2-UNEA، والذي فُوض بالبدء بمفاوضات من أجل صك جديد ملزم قانوناً بشأن المواد البلاستيكية، من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أن يعقد اجتماعاً مخصصاً للفريق العامل مفتوح العضوية من أجل التحضير لعمل لجنة المفاوضات الحكومية الدولية من أجل القضاء على التلوث البلاستيكي. سيجري عقد هذا الاجتماع من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيو من عام 2022 في داكار في السنغال وذلك بتنسيق مختلط. تسلط وجهات النظر السريعة هذه من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات الضوء على النتائج ذات الأولوية من هذا الاجتماع.

القواعد الإجرائية

- يجب أن تدعم الدول الأعضاء عملية تضمن مشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة. يتضمن ذلك الإقرار بأهمية المشاركة الشخصية للمنظمات التي تعنى بالشأن العام من كافة أقاليم العالم وضمان الدعم المالي للمنظمات من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط أثناء مفاوضات الاتفاقية
- ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى مشاركة مفتوحة وغير مقيدة

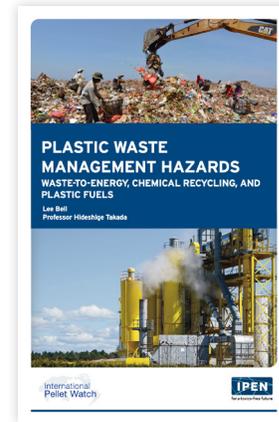
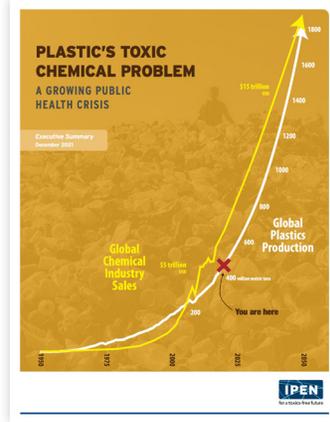
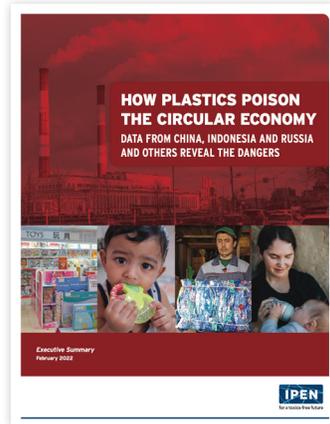
عناصر الاتفاقية وهيكلها

- ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء بأن يشمل الطلب إلى الأمانة العامة بشأن مسودة العناصر وهيكلية الاتفاقية اعتبارات حول تأثيرات المواد البلاستيكية على صحة الإنسان وحول المكونات الكيميائية للمواد البلاستيكية.
- ينبغي أن ينظر الطلب إلى الأمانة العامة في الأدلة العلمية حول الأضرار التي تسببها المواد البلاستيكية، بما في ذلك الأضرار على صحة الإنسان والدور الذي تلعبه المواد الكيميائية المستخدمة في المواد البلاستيكية وتأثيراتها على دورة حياة المواد البلاستيكية

روابط مفيدة

- وثائق الاجتماع
 - الأجندة
 - مسودة القواعد الإجرائية للجنة المفاوضات الحكومية الدولية
 - جدول من مركز القانون البيئي الدولي (CIEL) للمقارنة بين القواعد الإجرائية لاتفاقية ميناماتا ومسودة القواعد الإجرائية الخاصة بلجنة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المواد البلاستيكية
 - وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشأن الضوابط التنظيمية العالمية الخاصة بالمواد البلاستيكية (بسبع لغات)
 - تحليل للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: كيف يرتبط قرار "القضاء على التلوث البلاستيكي: نحو صك دولي ملزم قانوناً" بالمواد الكيميائية والصحة (بست لغات)
 - تقارير للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: المواد البلاستيكية تسمم الاقتصاد الدائري
- ينبغي توقع النتائج التالية من الاجتماع:

- توصية بخصوص القواعد الإجرائية للجنة المفاوضات الحكومية الدولية
- تحديد المرشحين لمكتب لجنة المفاوضات الحكومية الدولية
- توصيات بشأن الجدول الزمني لاجتماع لجنة المفاوضات الحكومية الدولية وتسلسل العمل لعملية لجنة المفاوضات الحكومية الدولية
- طلب إلى الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتجهيز مسودة عناصر وخيارات مقترحة لهيكلية الاتفاقية، لتنظر فيها لجنة المفاوضات الحكومية الدولية في اجتماعها الأول.



زوروا الموقع الإلكتروني للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) للاطلاع على الأبحاث والمشاريع التي كشفت عن وجود مواد خطيرة في كافة مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية. تتوفر بيانات حديثة من أفريقيا وآسيا ووسط أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية